ردود الفعل الاسرائيلية على «اعلان الاستقلال»

تباينت ردود الفعل الاسرائيلية على القرارات التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته التاسعة عشرة غير العادية في الجزائر، التي تضمّنت اعلان وثيقة الاستقلال، والبيان السياسي بالدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للسلام، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، مقرونين بحق تقرير المصير والعودة.

لقد خلقت القرارات تلك حالة من القلق والارباك داخل الكيان الاسرائيلي، وأغلقت الطريق أمام خياراته، بما فيها «الخيار الاردني» الذي يتبنّاه حزب العمل، وذلك بعد اعتراف الاردن بالدولة الفلسطينية المستقلة، وخيار «الحكم الذاتي» الذي يتبنّاه الليكود، بعد اعتراف مصر.

فعلى الصعيد الرسمي، اتسمت غالبية ردود الفعل الاسرائيلية برفض قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، حيث انبرت المحافل السياسية، أي قيادة الحزبين، الليكود والمعراخ، لمقاومة هذه النقلة النوعية في تطور القضية الفلسطينية بشكل خاص، والنزاع العربي ـ الاسرائيلي بشكل عام، وذلك على جبهتين: الاولى، محاولة التقليل من أهمية الحدث واستشفاف معاني خفية لقرارات المجلس الوطني تتناقض مع المفهوم المعلن، والتشكيك في صدق نوايا م.ت.ف. مهما صدر عنها من قرارات؛ والثانية، عبر التحرك السياسي الواسع للحؤول دون اضفاء الشرعية الدولية على قرارات الجزائر، ولمنع توالي اعتراف دول العالم بالدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي هذا السياق، أيضاً، اصدر مدير عام هيئة الاركان الاسرائيلية، بايعاز من وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، تعلمياته الى موظفي الهيئة بالتعتيم، اعلامياً، على وقائع اجتماعات المجلس، وبالذات كلمة زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات، التي أعلن فيها قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. لكن، على الصعيد البرلماني، كان هناك انقسام في الكنيست؛ اذ اعتبر معسكر اليسار ان قرارات المجلس جاءت لتعبّر عن واقعية جديدة في العمل الفلسطيني، وعن اتجاه ايجابي ينبغي النظر اليه والتعامل معه.

موقف الحكومة

أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، رفضه لقرارات المجلس. قال: «اننا نعارض اقامة دولة فلسطينية في أرض ـ اسرائيل... على اسرائيل الاستعداد لخوض حرب سياسية ضد الاعتراف السياسي بقرارات الجزائر... سوف نعمل على اقناع العالم بأن الاعتراف بالقرار معناه المساعدة في عملية القضاء على اسرائيل» (**يديعوت أحرونوت**، ١٥/١١/١٩٨٨). وفي مقابلة مع اذاعة «أوروبا واحدة»، أعرب شامير عن رفضه ان يكون عرفات مفاوضاً، وقال: «ان تبنّي م.ت.ف. القرار ٢٤٢، كأساس للمؤتمر الدولي، هو مناورة تكتيكية، وان هدف المنظمة لا يزال القضاء على اسرائيل» (**عل همشمار**، ١٧/١١/١٩٨٨).

وفي مقابلة مع صحيفة «معاريف» (١٨/١١/١٩٨٨)، قال شامير: «ان وجود م.ت.ف. بحد ذاته، وعملياتها، لهما أمر موجّه ضد اسرائيل، وان م.ت.ف. تستعين، في ذلك، بأطراف عديدة. وعندما فشلت عملياتها الارهابية في ارباك الحياة في اسرائيل أخذت تستخدم وسائل تضليل سياسي لارباك العالم، وللظهور في صورة الاعتدال. والواقع انه لا يوجد لديهم أي تفكير، أو قدر بسيط من النيّة، لتغيير هدفهم الاساسي، المتمثّل في الرغبة في تدمير اسرائيل؛ ومن واجبنا ان نكشف للعالم... دعاية م.ت.ف.».

وفي السياق ذاته، صدر بيان عن مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية جاء فيه: «ان قرارات م.ت.ف. واعلان الدولة الفلسطينية المستقلة هما مناورة اعلامية مضلّلة، تهدف الى خلق انطباع من اعلان لمنفذي